السيرة الذاتية

(C.V.)

- الاسم: القاضي/ مجـــاهد أحمـــد عبـــد الله عـــلي.
- الصفة الوظيفية/ وزيـــر.
- العمل/رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- العُـــمر/ ٤٢ سنه.
- مكان وتاريخ الميلاد / السلفية _ م/صنعاء سابقاً _ م/ريمة حالياً _ ١٩٧٤/١/١م.

الشهادات العلمية:

- المؤهل الدراسي / جامعي _ ليسانس شريعة وقانون.
- دبلوم دراسة دورة تأهيل أعضاء النيابة من المعهد العالي للقضاء ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م.

الأعمال والمناصب الوظيفية التي تولاها:

- عُـين عضـواً للهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحـة الفسـاد بقـرار رئـيس المجلـس السياسـي الأعلـى رقـم (٥١) لسـنة ٢٠٢١م، بتـاريخ ٢٦ أغسـطس ٢٠٢١م، وأختـار مـن قبـل مجلـس الهيئـة بتـاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م، رئيساً للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- أنتـدب بقـرار جمهـوري في الهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحـة الفسـاد في نهايـة أغسـطس ٢٠٠٨م وجـدد لـه بقـرار جمهـوري في نهايـة ينـاير عـام ٢٠١٤م، وعُـين رئيسـاً لـدائرة التحقيقـات بالهيئـة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- ممثـل للهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحـة الفسـاد والنيابـة العامـة كـ عضـواً في اللجنـة الوطنيـة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ٢٠١٨م وحتى ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م.
- عُين عضواً في نيابة غرب الأمانة من ٥ مايو٢٠٠٥م وحتى أغسطس ٢٠٠٨م.
- التحق بالمعهد العالي للقضاء في شهر أغسطس ٢٠٠٤وحتى ٢٠٠٥م.
- أمـين سـر في القسـم الجنـائي الجسـيم في محكمـة جنـوب شـرق الأمانـة مـن نهايـة ٢٠٠٢وحتـى ٢٠٠٣م.
- أمين سر في محكمة مخالفات جنوب الأمانة ٢٠٠١_٢٠٠٢م.
- أمين سر في محكمة الأموال العامة م/ صنعاء من ٩٥وحتى ٢٠٠١م.

الدورات التدريبية والمشاركات في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد:

- دورة مكافحة غسل أموال ومكافحة إرهاب في سبتمبر ٢٠٠٩م في صنعاء.
- دورة مكافحـة غسـل أمـوال ومكافحـة الفسـاد ومكافحـة تمويـل الإرهـاب في ٢٠١٠م في البنـك

المركزي صنعاء.

- دورة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واسترداد الأموال وتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة غسل أموال ومكافحة الفساد في الأردن في مايو ٢٠١٤م.
- عضو الفريق الوطني اليمني لمراجعات التشريعات الوطنية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- أعداد التقرير الوطني للتقييم الذاتي للتشريعات اليمنية المعنية بمكافحة الفساد ودور الجمهورية اليمنية عبر هيئة مكافحة الفساد والنيابة العامة ومنظومة مكافحة الفساد وموائمة ذلك لتنفيذ الفصل الثالث والرابع في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والملخص التنفيذي لتقرير المقدم للأمم المتحدة للمناقشة عبر مكتب فيينا في المؤتمر المنعقد في نهاية يناير ٢٠١٥ م في أبو ظبي دولة الأمارات العربية المتحدة والمستعرض في بطرس بورج روسيا بتاريخ ٢٠١٥/١١/٦م.
- عضو الفريق الوطني لأعداد التقرير للتقييم الذاتي للجمهورية اليمنية ومكافحة الفساد في جهود مكافحة الفساد ومؤامة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتجميد واسترداد الأموال المتأتية من جرائم الفساد المقرر البدء في أعداده من نهاية عام ٢٠١٥م.
- عضو لجنة التشريعات المعينة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهات الرقابية والقضايا المعنية بأعداد مشاريع تعديل قوانين مكافحة الفساد والجرائم والعقوبات وكافة التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد ٢٠١٤,٢٠١٥م.
- المشاركة في أعداد مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد واسترداد الأموال.

المهام والإنجازات في مجال مكافحة الفساد:

- منذ تعيينه في مكافحة الفساد حقق في العديد من قضايا الفساد الهامة والجسيمة المتعلقة بالأضرار بالاقتصاد الوطني والمال العام، وأراضي الدولة وقطاعات الكهرباء والاتصالات والمياه ، وغيرها وأحاله العديد منها إلى النيابة العامة والقضاء ، كما قام بحجز وتجميد مبالغ كبيرة واستردادها إلى الخزينة العامة واسترداد مساحات شاسعة من أراضي الدولة.

أهم القضايا التي قام بتجميد واسترداد الأموال فيها:

- تم استعادة مساحة (١٨٠) معاد من أراضي الدولة في مزرعة الجرابح كان قد تم التوجيه من الحكومة بتسليمها لاحد النافذين وشركة عربية في محافظة الحديدة.
- حجز واستعادة مساحة (٦٢٩,٨٥٥) م مربع بما يعادل (١٤,١٧٣) لبنه في منطقة جولد مور والعريش بمحافظة عدن ومزارع الدواجن م /لحج.
- أجرى التحقيق في عقود شراء الطاقة في المناقصات رقم (٩١,٩٢,٩٣ لسنة ٢٠٠٩م) والغاء

المناقصات والعقود لانطوائها على أضرار كانت ستترتب على اليمن والخزينة العامة خلال خمس سنوات قادمة لو تم التنفيذ بحجم ضرر قدر بمبلغ (٤٤٥,٥٦٠,٦١٣) دولار أمريكي.

- استرداد قيمة خطاب ضمان من شركة أجنبية بمبلغ (٩,١٦٥,٨٧٩) دولار أمريكي وكذا حجز وتجميد مبلغ (٧,٨٣٥,٤٨٨) دولار +(٦٢,٤٧٠,٢٩٤) ريال قيمة خطاب ضمان مقدم من شركة أجنبية أخرى على ذمة التحقيق في قضية خطوط النقل ومحطات التحويل مأرب صنعاء وتمهيداً لاسترداداها حال صدور حكم.
- التحقيق في تهرب ضريبي مع شركة الهاتف النقال سبأفون وتجميد مبلغ(٣٩,٥٨٣,٧٠٤,١٧٦) ريال والتوجيه بسحبها من البنوك الخاصة الى البنك المركزي حتى صدور حكم في القضية.
- حجز مبلغ (٧,٦٧٢,٣١٠) دولار على ذمة التحقيق في قضية متعلقة بإقامة مشروع فندقي تابع للدولة في عدن.
- التحقيق في القضية المتعلقة باستيلاء أحد رجال الأعمال على أراضي ومنشأة راس عيسى وإصدار قرار بإلغاء الإجراءات والعقود التي حصل عليها بالتحايل والنفوذ واسترداد الأراضي والمنشأة البالغ مساحتها (٦,٠٣٧,٦٤٧) م٢ بما يعادل (١٣٥,٨٦٠) لبنه وتسليمها للدولة ممثلة بشركة النفط لا قامة مشروعات ميناء نفطي وخزانات وأنابيب ضخ.
- التحقيق مع عدد كبير من المتهمين وإصدار قرارات أزاله الاعتداءات في أراضي حرم المطار واسترداد مساحات كانت قد استقطعت منه بلغت حتى التاريخ (٢,٠٣٠,٠٠٠م٢) بما يعادل (٤٥٦٨٠) لبنه، وتجميد أرصدة (١٣١) متهماً من رجال الأعمال وغيرهم ممن استولوا على مساحات من أراضي المطار.
- التحري والتحقيق في تهرب عدد من شركات القطاع الخاص الذين قاموا باستيراد المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٥م عبر منطقة (رأس عيسى) وميناء الحديدة وإلزامها بدفع وتحصيل الرسوم الجمركية والضريبية ورسوم الصناديق والعوائد الأخرى للدولة التي بلغت خلال الفترة من (٨/٢٠) وحتى ٢٠١٥/١٠/٣١م) مبلغ (٥,٧٠٤,٦٧٠,١٣٣) ريال عن مادة الديزل التي تم إدخالها البالغ كميتها(١٨٤،٩٧٧) طن ديزل ، وكذا مبلغ (١،٥٦٧،٣٠٣،٦٧٢) ريال رسوم جمركية عن المشتقات النفطية التي تم إدخالها عبر جمرك ميناء الحديدة خلال عام ٢٠١٥م وتوجيه البنك المركزي ومصلحة الضرائب وشركة (سبافون) بتوريد وتحصيل بقية الرسوم الضريبية على الشركة اليمنية للهاتف النقال (سبأفون) عن العام ٢٠١٤م والتي تم توريدها عام ٢٠١٥م مبلغ (٤،٧٤٠،٢٤٥،١١٦) ريال.
- توجيه مصلحة الضرائب بتحصيل بقية الرسوم الضريبية المستحقة على إحدى شركات الهاتف النقال عن العام ٢٠١٤م وتوريدها إلى حساب مصلحة الضرائب في العام ٢٠١٥م بإجمالي مبلغ (٤,٧٤٠,٢٤٥,١١٦) ريال بالتنسيق مع وحدة جمع المعلومات المالية ومصلحة

الضرائب.

- التحري والتحقيق في توريدات أحد شركات الأجنبية تجهيزات ومواد تجهيز المعهد العالي اليمني الكوري والتوجيه بتوقيف صرف مبلغ (٤,٧٨٦,٤٤٤) دولار بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣م بالتنسيق مع وزارة المالية وقطاع العلاقات المصرفية الخارجية في البنك المركزي حتى استكمال الفحص والمراجعة من قبل جهاز الرقابة والتحقيق والتوجيه بإعادة التوريدات المخالفة للمواصفات

- اتخاذ إجراء منع وتوقيف صرف مبلغ (٤,٧٨٦,٤٤٤) دولار بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣م بالتنسيق مع وزارة المالية وقطاع العلاقات الخارجية في البنك المركزي جزء من دفعات قيمة توريدات تجهيزات المعهد التقني العالي الكوري الذي كان سيتم صرفها بالمخالفة حال كون التوريدات غير مطابقة للمواصفات.

- التحقيق في توريد مشتقات نفطية على سفن أجنبية لشركة النفط اليمنية عبر شركة وسيطه والتحقيق في تهريب السفن المحملة بالمشتقات وإحالة الشركات والأشخاص الضالعين للنيابة بحجم ضرر بلغ(٤٣,١٣٧,٢٧٠) دولار وحجز ما يقدر بـ (٢٤,١٨٠) طن ديزل في خزانات منشآت شركة النفط والتي تزيد قيمتها على ١٣مليون دولار على أحدى الشركات التي تم تفريغ الشحنة من السفن المهربة.

- توجيه قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي بتحصيل وخصم مبلغ(٨٣٣,٦٤٠,٤٤١) ريال من الاحتياطي النقدي لبنك (كاليون كريدت إجريكو بوريت أنستمنت) لصالح مصلحة الضرائب كضرائب مستحقة على البنك..

- توجيه البنك المركزي بمتابعة ومخاطبة وزارة الخزانة الأمريكية باستعادة مبلغ(٢,٤٥٤,٥٨٢) دولار، قيمة الدفعة التابعة من شحنة الغاز المسال، التي اشترته الشركة اليمنية للغاز من شركة (هورايزن إنرجي).

- التحري والتحقيق بشأن تراكم (٩٨٢) ملف ضريبي (ضرائب مبيعات + ضرائب دخل) أمام لجان التسوية والتي يبلغ حجم التهرب الضريبي فيها (٢٩٤,٥٨٦,٠٥٦,٤١٠) ريال وتوجيه مصلحة الضرائب عبر وزارة المالية بسرعة تحصيل الرسوم الضريبية والبت فيها خلال ثلاثون يوماً والتحقيق في أسباب تراكم تلك الملفات.